مفهوم الحقوق الطبيعية والحد الأدنى للمجموعات عند براين باري

فادية سمير السيد محمد (*)

- مقدمة.

تُسمى الليبرالية الاجتماعية بليبرالية العدالة الاجتماعية، أو ليبرالية دولة الرفاه، وهو ما يعني أن الليبرالية الاجتماعية تقوم في جوهرها على العدالة الاجتماعية، وبذلك تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية، حيث ترى الليبرالية الاجتماعية أن واجب الدولة توفير العمل، والرعاية الصحية والتعليم مع الحقوق المدنية. ويتم الخلط عادة بين هذا التوجه الليبرالي وبين النيوليبرالية حيث يطلق عليهما في العربية لفظ واحد هو الليبرالية الجديدة.

ومن هنا سأحاول في هذا البحث الوقوف على مفهوم الحقوق لدى "براين باري" Brian Barry (١٩٣٩-٢٠٠٩)، وكيف يؤمن بحرية تكوين الجمعيات؟ وما دور الدولة عنده؟ وما مفهومه عن حرية التعبير؟ وكيف يرى علاقة الحرية بالاستقلال الذاتي؟

أولا: مفهوم الحقوق عند باري.

يذهب "باري" إلى أن أحد أكثر مبررات الحرية السلبية شيوعًا هو الادعاء بأنها حق "طبيعي" و "إنساني". لكن هناك أيضًا حقوق من هذا النوع تتطلب تصرفًا إيجابيًا من جانب الدولة، ومن الجدير النظر إليها أيضًا. ومن أمثلة ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨):

المادة ٢٢ (الحق في الضمان الاجتماعي)، المادة 23 (الحق في العمل)، المادة ٢٤ (الحق في الراحة ووقت الفراغ)، المادة 25 (الحق في مستوى معيشي لائق، حق الأمهات في رعاية خاصة ومساعدة)، المادة ٢٦ (الحق في التعليم)، المادة ٢٧(الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، الحق في حماية المنتجات العلمية والأدبية والفنية). تم الاعتراض على إدراج هذه الحقوق الإيجابية على أساس أنها ليست من النوع الذي يمكن المطالبة به من الحكومة دون قيد أو شرط. لا يمكن

(*) بحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: الليبرالية الاجتماعية في فلسفة براين باري السياسية، تحت إشراف: أ. د/ شعبان عبد الله محمد، أستاذ الفلسفة السياسية ورئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب- جامعة سوهاج. أ. م. د/ حمدي عبد الحميد محمد محمد، أستاذ الفلسفة السياسية المساعد بكلية الآداب- جامعة سوهاج

للحكومة توفيرها إلا إذا كان الأساس الاقتصادي للبلد متقدمًا بدرجة كافية، ولكن تم الرد على ذلك بأن الإعلان يوفر معيارًا للإنجاز يمكن على أساسه قياس إنجازات الحكومات والحكم عليها [١].

وعلى العكس من ذلك، هاجم كل من المحافظين والراديكاليين الحقوق الفردية بشكل غير مقبول؛ لأنهم يرون أن الحقوق الفردية إما أنها تهدد النسيج الاجتماعي أو أنها تمثل أساسًا غير ملائم لخلق مجتمع جديد. إن الشك العميق أو الرفض الصريح في التسعينيات يبدو أكثر انتشارًا من أي وقت مضى، فتجد مثلًا النسوية المعاصرة موضعًا للرفض على اعتبار أنها تحاول الانتصار للحقوق الفردية للمرأة كجزء من المفهوم الفردي للحقوق؛ فمعارضة الحقوق أو الشك فيها مرتبط بتحدي فكري عالمي كان جاريًا لبعض الوقت. ينظر المدافعون عن الحقوق والحريات المتنوعة من وجهات نظر فلسفية أو نظرية على أساس محلي محدود وليس عالمي، فعلى مدى ثلاثمائة عام، تم تصوُّر الحقوق من منظور عالمي مثل الحقوق الطبيعة وحقوق الإنسان، ومؤخرًا حقوق الكائنات الحية الأخرى، ولهذا فإنَّ الآثار العملية للحقوق الفردية للحجج الفلسفية المجردة للغاية ضد فكرة الشمولية العالمية تظل في حد ذاتها فكرة غير واضحة[٢].

ويعلق أصحاب الثقافات المتعددة أن إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- الذي يتحدث عن الحق في الحياة والحرية والملكية والسعي وراء السعادة وما إلى ذلك- أنه يمكن تفسير الحق في الحياة بشكل مختلف، وكذلك الحقوق الأخرى. ما هو أكثر من ذلك، فإنَّ مثل هذه الإعلانات تتجاهل الحقوق التي تقدرها الثقافات البشرية بعمق بالنسبة للبعض كالحق في الموت بكرامة، دفن أو حرق جثث بشكل لائق وكريم أو مصحوب بطقوس دينية مناسبة، كلها حقوق مركزية لمفهوم الحياة الإنسانية. يجب أن تشكل هذه الحقوق جزءًا من نظام حقوق الإنسان، وليس بالضرورة حقوقًا عالمية للإنسان، ولكن بالتأكيد داخل مجتمعه. لا يوجد سبب مفاهيمي واضح لماذا لا يمكن أن تكون بعض الحقوق الإنسانية على الأقل- بمعنى الحقوق ذات الأهمية الأساسية والحيوية لإنسانية الفرد- محددة ثقافيًا؟[٣].

([1])-Brian Barry: **Political Argument**, London: Routledge & Kegan Paul, 1965, PP. 148-149.

([2])- Carole Pateman: **Democracy, Freedom and Special Rights**, in: David Boucher and Paul Kelly (Eds.): *Social Justice From Hume to Walzer*, London and New York, Routledge, 1998, PP. 219-220.

([3])- Bhikhu Parekh: **Barry and the Dangers of Liberalism**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 141.

ويفسر "باري" رفض أنصار التعددية الثقافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأنهم يرون أن هذا الإعلان وغيره مثل الميثاق الكندي للحقوق والحريات أو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قائم لفرض القيم الليبرالية على الدول غير الليبرالية لأن هذه الدول لها قيمها المغايرة لليبرالية، وحجتهم في ذلك أنهم يدعون إلى الاستقلال القومي(١).

جادل موريس كرانستون Maurice Cranston في كتابه "حقوق الإنسان اليوم" Human Rights Today ضد إدراج هذه الحقوق "الإيجابية" في وثيقة حقوق الإنسان على أساس أنها تفتقر إلى الصفتين الأساسيتين اللتين لهما أهمية قصوى وهما (العملية) و(العالمية). ويري "باري" بأن الحقوق السلبية لها أهمية قصوى مقارنة بالحقوق الإيجابية، إذا كان هناك تعارض بين النوع الأول – الحقوق السلبية- مع أحد النوع الأخير- اي الحقوق الإيجابية-، يجب أن يسود الأول دائمًا. (إذا لم يكن هناك أي تعارض بين الحقوق السلبية والقيم الأخرى؛ فلا يمكن للمرء أن يتحدث عن أهميتها النسبية على الإطلاق، كما قيل في ورقة أُعدت للجمعية الدولية للعلوم السياسية في عام ١٩٦٤)، اقترح كرانستون أن هناك واجبًا لتخفيف المعاناة ولكن ليس لتعزيز المتعة الفعلية، وبالتالي محاولة استيعاب الحقوق "السلبية" في تخفيف المعاناة والحقوق "الإيجابية" لتعزيز المتعة، إلا أن "باري" يرى أن الأمر ليس بهذه السهولة لأن هناك دائما عدم تناسق أخلاقي بين الآلام والملذات، لأنها أمور لا تخضع لسيطرة الفرد فيقول: "ينبع رأيي الشخصي من أنه مجرد انعكاس للحقيقة التي مفادها أن الآلام تميل إلى أن تكون أكثر حدة من الملذات"، وبالتالي فإنَّ محاولة استيعاب الحقوق "السلبية" لمنع الألم و"الحقوق الإيجابية" لتعزيز المتعة قد لا تنجح(٢).

ويؤمن "باري" أن من حق الأشخاص الحصول على الحقوق التي تحقق لهم الحياة الكريمة، من حق كل إنسان أن يطالب بهذه الحقوق لأنها متأصلة في إنسانيته إلا أن "باري" لم يترك هذه الحقوق عامة ومطلقة وإنما جعلها قائمة على أسس ترتيب الأولويات التي يجب أن تكون موضوعية وصحيحة وعالمية(٣).

---

(1)-Brian Barry: **Second Thoughts and Some First Thoughts Revived**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 209.

(2) -Brian Barry: **Political Argument**, op. cit., P. 150.

(3)-Bhikhu Parekh: **Barry and the Dangers of Liberalism**, op. cit., P. 134.

وهنا نتساءل، ما قيمة هذه الحقوق في منظومة الحرية؟ في الحقيقة أن هذه الحقوق التي يبحث عنها "باري" تعبر عن مدى قيمة الحرية لأن:

١- الحقوق الطبيعية تأكيد على الأهمية الأساسية للحرية في المناقشات حول الحقوق.

٢- تحجيم الخلافات السياسية والفلسفية حول الحقوق الطبيعية وحقوق الرفاهية.

٣- تظل الحقوق الطبيعية غير معترف بها إلى حد كبير في المناقشات الحقوقية، وهذه الحقوق هي التي تدعم السلطة والسيطرة والامتياز، وبالتالي تستحق هذه الحقوق أن تكون ممثلة للحريات الإنسانية، وذات علاقة جيدة بها.

كما أن هناك حالة من التشابك بين فكرة الحرية والحقوق الطبيعية بشكل وثيق لدرجة أن عبارة "الحقوق المدنية والسياسية" تستخدم بالتبادل مع "الحريات المدنية والسياسية " ومثل هذا الاستخدام المماثل يرجع للعلاقة المتبادلة بين الحرية والحقوق والتي بدأت على مدى أكثر من ثلاثمائة عام عندما كانت فكرة أن البشر وُلدوا أحرارًا ومتساويين وعقلانيين، أو كانوا بطبيعتهم أحرارًا ومتساويين مع بعضهم البعض[١].

- ثانيا: حرية تكوين الجمعيات:

يقول "باري" أن هناك سمات تميز الدولة الليبرالية كما ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهي: التسامح الديني وحرية الصحافة وإلغاء الرق. ويمكن النظر إلى المؤسسات الليبرالية الحديثة على أنها امتدادات لكل هذه العناصر، فقد تم تعميم مبدأ التسامح الديني على "مبدأ الضرر" وهو المبدأ الذي يعني أن الناس يجب أن يكونوا أحرارًا في التصرف كما يحلو لهم بشرط ألا يؤذوا الآخرين. تم تعميم حرية الصحافة لتشمل حرية التعبير بجميع أنواعها، وقد تم تعميم مبدأ إلغاء العبودية؛ لأنه لا ينبغي أن تتواجد العبودية في ظل مناخ من المواطنة والمساواة المستحقة للجميع دون النظر إلى العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية. فصحيح توجد العديد من الخلافات حول صياغة هذه التعميمات للمؤسسات الليبرالية ولكن أريد أن أُوضح أننا نتعامل مع السؤال بشكل تاريخي؛ فالليبرالية هي عقيدة التنوير بامتياز[٢].

([1])- Carole Pateman: **Democracy, Freedom and Special Rights**, op. cit., P. 220.

([2])-Brian Barry: **Liberty and Justice: Essays in Political Theory 2**, Oxford: Clarendon Press, 1991, P. 23.

وإذا كانت عقيدة التنوير هي الليبرالية بالدرجة الأولى، إلا أنها لم تكن ذات بعد واحدٍ، فمثلًا نجد لوك John Lock (١٦٢٣- ١٧٠٤) الذي استثنى التسامح مع كل من لا يطيع الدولة، مثل إتباع المذهب الكاثوليكي؛ لأنهم يطيعون البابا في روما والملحدين لخطورتهم على المجتمع[١]. أما فولتير Voltaire (١٦٩٤-١٧٧٨) يرى أنه على كل مواطن أن لا يصدق إلا ما يمليه عليه عقله؛ لأن الدين لا يُفرَض بالقوة. لكن عندما يتعلق الأمر بمخالفة قوانين الدولة وسياستها يصبح بالضرورة أن يكون هناك حدودًا للتسامح لا ينبغي تجاوزها[٢]. من هذا الامتزاج بين الأفكار، أصبحت الليبرالية عقيدة تنويرية تدعو إلى تحرر الإنسان من كل القيود.

ويتساءل "باري" كيف تؤثر الحرية من المنظور الليبرالي لتكوين الجمعيات على الهيئات الدينية؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، يشير "باري" إلى أنه سوف يستخدم كلمة "الكنسية" للإشارة الشاملة إلى الطوائف والمذاهب الدينية بكل أنواعها. تتمتع الكنيسة عادة بالخصائص المميزة للمجتمع؛ فمعظم الكنائس تحصل على الجزء الأكبر من الأفراد نتيجة لكونهم ولدوا فيها، وبهذه الطريقة تكون الكنائس مشابهة للأسر والدول ولكنها عكس الأندية؛ لأن الكنائس توفر عنصرًا مهمًا في هويات أعضائها بطريقة لا توفرها النوادي عادة. وهذا ما أخذه أنصار التعددية كوسيلة لمنح الكنائس أقصى قدر من الحرية لإدارة شؤونها الخاصة دون تدخل. إذ ينبغي- وفقًا لهم- تفسير الدولة على أنها "مجتمع يتألف من مجتمعات" وبالتالي يستنتجون من هذا أن الدولة "يجب أن تتقاسم السيادة مع جميع مصادر القانون ذاتية الحكم التي بداخلها"، وبالتالي "يتعين علينا أن نعترف بالتجمعات الدينية كمجتمعات مستقلة، وأن نكون على استعداد لأن نعهد إليها برعاية الناس" غير أنه بناءً على المقدمات التي تبنيها هنا، فإنَّ أي ممارسة للسلطة السياسية يجب أن تكون في إطار القيود الليبرالية، وبناءً على ذلك، فإنه إذا كان من الملائم اعتبار التجمعات الدينية ذات سيادة؛ فإنه يتبع ذلك أنها تفقد الحق في التصرف بطرق مخالفة للتعاليم الليبرالية[٣]. ولذا يقول "باري": "إنه ليس جزءًا من الليبرالية..

---

(١) جون لوك: **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو سنة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧، ص. ٣.

(٢) فولتير: **رسالة في التسامح**، ترجمة: هنرييت عبودي، سوريا، دار بترا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص. ١٤٥.

(٣) براين بارى: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٣، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ٢٠١١، ص ص. ٨-٩.

.الإصرار على أن كل مجموعة يجب أن تتوافق مع المبادئ الليبرالية في هيكلها الداخلي"[١].

ومن الناحية العملية، نجد أن كل دولة ليبرالية تسمح بوجود مجموعة متنوعة من الهيئات الدينية التي من شأنها إذا كانت تمارس سلطة سياسية، أن تنتهك بصورة شاملة المبادئ الليبرالية الأساسية الخاصة بالحرية الفردية، كأن تصدر بعض الكنائس تعليمات للمؤمنين حول الأفلام التي لا يشاهدونها. وهذا النوع من الرقابة من شأنه أن ينتهك بوضوح مبادئ الحرية الليبرالية إذا ما كانت الدولة تمارسها[٢].

ويعطينا "باري" الأمثلة التي توضح مدى الفجوة بين مبادئ الحرية الليبرالية وبين القيود التي تنص عليها التجمعات الدينية، تجعل كل الأديان تقريبًا قرار الانفصال بيد الرجل وحده فهو القادر على أخذه؛ مما يجعل البعض يستخدم هذه الصلاحية بشكل متعسف. فالقانون اليهودي الأرثوذكسي المتشدد في بريطانيا لا يزال يحتوي على الميزة التي يجوز بها للزوج أن يرفض الموافقة على الطلاق، والتي لا يمكن لمحكمة حاخامية أن تتجاوزها، في حين يمكن منح الطلاق للرجل من دون موافقة زوجته[٣].

ويرى الليبراليون- وعلى رأسهم "باري"- أن التدخل فيما يتعلق بالناحية العملية الخاصة بالطوائف الدينية قد يثير العديد من المخاوف، كما أنه يُعَدُّ انتهاكًا غير مقبول للخصوصية. فنحن مدعوون لتخيل السيناريو "الكابوس" لمداهمات الشرطة لمحاكم الطلاق الحاخامية والمخبرين الداخليين وفرض الدولة الاستبدادي القاسي. علاوة على ذلك، قد يستمر مثل هذا المدعى عليه في العند، نظرًا لأن قوانين الطلاق الدينية التمييزية لا يدعمها قانون الولاية، فليس من الضروري أن تهتم الدولة باستنتاجات هذه القوانين. إذا كانت النساء غير راضيات عن معاملتهن بموجب قانون الطلاق الديني؛ فيمكنهن اختيار عدم البقاء ضمن المجموعة الدينية التي تحكم بتلك القوانين. ففي المجتمع الليبرالي، يمكن للمرأة أن تحصل على الطلاق القانوني على قدم المساواة مع زوجها. أما إذا كانوا يفضلون البقاء ضمن مجموعتهم الدينية بدلًا من استخدام قوانين الطلاق العلمانية للمجتمع الواسع، فهذا

([1])- Samuel Freeman: **Liberalism and the Accommodation of Group Claims**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 22.

(٢) براين بارى: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص. ٩.

(٣) المصدر السابق، ص. ١٠.

هو خيارهم الحر. يجب ألا تتدخل الدولة الليبرالية حتى لو أمكن التغلب على المشاكل العملية لمثل هذا التدخل[١].

ويؤكد الليبراليون على أن المحكمة لن تتدخل في إجراءات الطلاق الديني حتى يُطلَب منها ذلك من قِبل المعنيين. هذا النهج له عدد من الفوائد: أولًا، لتجنب حدوث السيناريو "الكابوس" "لباري"، وبالتالي يضمن عدم انتهاك المبادئ الليبرالية الأساسية للحرية الفردية والحد من سلطة الدولة. ثانيًا، يساعد على ضمان ألا يكون التدخل الليبرالي غريبًا تمامًا على الطوائف الدينية التي يحدث فيها التدخل. إذا كانت النساء اليهوديات والمسلمات في اتفاق كامل مع محاكمها الدينية بأنه لا ينبغي منح الطلاق بين النساء والرجال على قدم المساواة؛ فلن يرفعوا قضاياهم إلى المحكمة. ثالثًا، وبالمثل، غالبًا ما يكشف هذا النهج إلى أي مدى يتم في الواقع اعتماد الممارسات التي يُفترض أنها جزء لا يتجزأ من المجموعة الدينية من قبل مجموعات مسيطرة معينة داخل تلك الثقافة [٢].

ومع هذا يلجأ البعض إلى القول أن الحرية ومع كل التوقعات المترتبة على التدخل لا بد من تقييدها من جانب الدولة من أجل "مبدأ الضرر" أي أن الدولة يحق لها تقيد حرية (أ) لمنع (أ) من الاساءة للآخرين، وكذلك من أجل "مبدأ الأبوة القانونية" فيحق للدولة تقييد حرية (أ) لمنع (أ) من إيذاء نفسه، وكذلك من أجل "مبدأ المنافع الجماعية" والذي ينص أن الدولة يحق لها تقييد حرية الفرد من أجل المنافع العامة التي لا يمكن توفيرها دون هذا القيد [٣].

أما "باري " فيرى أن التعسف من قِبل الطائفة الدينية في حال محاولة أفرادها الحصول على حريتهم في الطلاق أو غيره يؤدي برغبة أفرادها بالخروج عنها ورغم كوّن الالتحاق بدين ما من المفروض أن يكون أمرا طوعيا من وجهة نظر الحرية الليبرالية وبالتالي يجب أن يكون الخروج طوعيًا أيضًا، إلا أننا نجد العكس تمامًا؛ فيقول "باري": "هناك دلائل على انتشار اللجوء إلى خيار الخروج عن الطائفة بين أولئك الذين لا يشعرون بالرضا عن القواعد التي تحكم الطلاق: فقد

([1])- Clare Chambers: **All Must Have Prizes: The Liberal Case for Interference Cultural Practices**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 161.

([2])- Ibid.

([3]) - Alan Wertheimer: **Liberty, Coercion, and the Limits of the State**, in: Robert L. Simon (Ed): *The Blackwell Guide to Social and Political Philosophy*, Oxford, Blackwell Publishers Inc., 2002, P. 43.

ادعت امرأة من ضحايا هذا النظام" بناء على تجربتها الخاصة، أن موقف الحاخامية من الطلاق هو موقف منفرد للنساء وأطفالهن، واللاتي تتزوج كثيرات منهن من خارج الطائفة. وربما يكون من شأن هذا النزوح أن يعجل بالجهود الداخلية لجعل القواعد المنظمة للطلاق أكثر إنصافًا". ويُضيف "باري" أن خيار الخروج من الطائفة أمر بالغ الأهمية من وجهة نظر الحرية الليبرالية؛ لان هذا يستتبع أن يتمتع أولئك الذين يعتبرون أنهم قد تأذوا من النظام الأرثوذكسي المتشدد بالإمكانية الكاملة للخروج إلى المجتمع اليهودي الديني والعلماني الأوسع أو يفقدوا هويتهم اليهودية تمامًا، والإذعان القضائي لا يُسلم المنشقين إلى أيدي الطغاة أو ينفيهم إلى فراغ أخلاقي- أو على الأقل لا يحدث ذلك في مجتمع يحيا وبداخله جماعات دينية ويوفر الحرية لتكوين جماعات جديدة- وعلى حسب تأكيد "باري" إن تخلي المرء عن الدين بجميع أشكاله لا يساوي الفراغ الأخلاقي حتى في الولايات المتحدة، ومع ذلك تتعرض تلك الحرية للخطر إذا كان هؤلاء الذين يخرجون منها عُرضة لأن يتحملوا خسائر غير الخسائر المتعلقة بالارتباط بالجماعة والانفصال عنها؛ فكنيسة المسيح-على سبيل المثال- انتهكت هذه الشروط بالنسبة إلى امرأة كانت قد "تركت الكنيسة قبل أن تصمها الكنيسة علانية بفترة وجيزة" وذلك بأن "أخطرت المجمع الكنسي وأربعة من الكنائس المحيطة، بأن تلك المرأة قد ارتكبت الفاحشة". وقد أوضح حكماء الكنسية في ردهم على اتهام المرأة لكنيسة المسيح بـ"التعدي على خصوصيتها وتعمد إلحاق الضرر الوجداني بها "أن هذه العملية تخدم غرضًا مزدوجًا؛ فهي أولًا تؤدي بالمخطئ إلى الشعور بالوحدة، وبالتالي إلى الرغبة في التوبة والعودة إلى رفقة أعضاء الكنيسة الآخرين، ثانيًا، تضمن أن تظل الكنسية وبقية أعضائها في طهارة وخلو من الخطيئة. وأكدت المحكمة العليا في ولاية أوكلاهوما -بمنطق صحيح تمامًا- "أنه إذا كانت الكنسية تعامل بقسوة أولئك الذين انحرفوا عن مبادئها؛ فإنَّ ذلك من شأنه أن يعيق الممارسات الدينية للأفراد الذين لم يعودوا مقتنعين بقيم الكنيسة"، وهكذا وفق تعبير المحكمة "لن توجد على هذه الأرض أي حرية حقيقة في اختيار الدين إذا كانت المؤسسات الدينية ستستغل الحماية التي توفرها لها لكي تفرض إرادتها على مسلوبي الارادة، وتطالب بالحصانة من القضاء العلماني عن أعمالها الملتوية"[1].

ومن ناحية أخرى فهناك نقدٌ يرى أن حرية الخروج من الجمعيات والتي يمجدها "باري" القائمة على الحق في تقرير المصير الذي يحتوي على مفهوم أقوى

([1]) براين بارى: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص. ١٢-١٤ بتصرف.

لـ"النزعة الفردية"[١]. فالحرية بكل أبعادها القائمة على تقرير المصير أو على الفردية هي إحدى الأفكار التي تسود فكرة الحرية الجوهرية في جميع العلاقات الليبرالية الاجتماعية، وهذا ما يجعلها تتفق مع روح مِل التحررية التي تسود التفكير الليبرالي المتساوي، ويشير هذا الأخير إلى أولوية الحرية في التسلسل الهرمي للقيم كشرط أساسي لتطور النزعة الفردية، ففي روح مِل التحررية، تلعب الحرية الفردية دورًا رئيسًا في جوهر المجتمعات الليبرالية، إلا أن "باري" أكثر حرية في الطموح، وهذا لا ينفي أوجه التشابه مع رؤية مل التحررية [٢].

وعلى الرغم من رأي النقاد عن مدى الاتفاق بين "باري" وجون سيتورات مل John Stuart Mill (١٨٠٤-١٨٧٣)، إلا أن الأخير كان أكثر إيمانًا بالحرية الفردية؛ حيث رفض تدخل الدولة في حياة الأفراد ودافع عن تلك الحرية من منطلق أن كل شخص هو الأكثر معرفةً بمصلحته، لدرجة أنه دافع عن حرية الإنسان في الوقوع في الخطأ؛ لأنها لا تضر أحدًا سواه، في مقابل ما سيعم على المجتمع من الخير بتطبيق مبدأ الحرية على الجميع[٣].ولا يمكن للدولة الليبرالية بحسب "باري" أن تجرم سلوكًا ينشأ في إطار مجموعة من القواعد التي يكون الالتزام بها، بالمعنى ذو الصلة هنا التزامًا طوعيًا، وهكذا إذا لم يكن بمقدور الدولة ذاتها إنزال العقوبة بالزوج المعاند؛ فإنه لن يصبح بإمكانها أن تتغاضى عن العقوبات التي تُفرض بشكل خاص إذا ما كانت تلك العقوبات تتخذ شكلًا يتعارض مع القانون المعمول به بوجه خاص. فقد يلجأ البعض إلى أسلوب العنف كضرب الزوج مثلًا حتى يوافق على الطلاق، وهنا يتساءل "باري" ما الذي يتعين على الدولة الليبرالية فعله؟ هل عليها أن تتعامل مع أفراد العصابة بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع أي شخص آخر يرتكب اعتداء على غيره؟ بالإضافة إلى أساليب أخرى للتعامل مع الزوج المعاند "كالتشهير والفضح" التي من الممكن أن لا تجد نفعًا لو كان الزوج يعيش في مكان أو بلد آخر. في المجتمع الليبرالي، يجب أن يكون الناس أحرارًا في الذهاب إلى الجحيم بطريقتهم الخاصة، شريطة أن يظلوا في حدود القانون. هل يمكن للمحاكم المدنية أن تؤدى دورًا في إعادة التوازن؟ في إسرائيل، أقرت محاكم

([1])- Susan Mendus: **Choice, Chance and Multiculturalism**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 36.

([2])-Paul Kelly: **Defending Some Dodos: Equality and/or Liberty?**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 76.

(٣) جون ستيوارت مل: **الحرية**، ترجمة: طه السباعي، القاهرة، مطبعة الشعب، د. ت.، ص. ص. ٣٣، ١٣٩.

الدولة منذ العام١٩٩٢ تسويات وافقت عليها المحاكم الحاخامية في اتجاه إحداث مزيد من الحرية الليبرالية في إطار من المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك لمنع الابتزاز والاستغلال، كما أنه يُعَدُّ حلًا مثاليًا لمطالب الإنصاف والتكامل الثقافي المتنافسة[١].

وتذهب "كلير تشامبرز" Clare Chambers (١٩٦٦- ؟) إلى أنه يجب التدخل من خلال اعتبارات عملية، فالليبراليون ليسوا بسطاء التفكير بحيث يتصورون أن الرد على جميع انتهاكات الحقوق الليبرالية هو إرسال مشاة البحرية لذلك، لا ينبغي أن يفترض "باري" أن الطريقة الوحيدة لتأمين حقوق متساوية للنساء داخل المجموعات الثقافية هي إرسال الشرطة، إلا أن الباحثة ترى أن هذا ليس موضعًا لنقد "باري"؛ لأنه حين قال هذا لم يقصد إلا السخرية وحسب من الطرق غير الصحيحة للتخلص الزوجة من سلطة الزوج.

إن الشرط الذي يجب على المجموعات ملاحظته إذا كان لديها مناعة من تدخل الدولة الداخلي هو أن أعضائها يجب أن يكونوا قادرين على الخروج بحرية، وعلى حد تعبير "باري": "إن الشرط الوحيد على قدرة المجموعة على فرض معايير على أعضائها هو أن العقوبات التي تدعم هذه المعايير يجب أن تقتصر على تلك التي تتفق مع المبادئ الليبرالية"[٢]. كما أننا نجد أن هناك من حاول حل مشكلة الحرية الدينية بشكل مختلف مثل "توماس جيفرسون" Thomas Jefferson (١٧٤٣- ١٨٢٦) وهو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة؛ حيث ذهب إلى أن الحرية الدينية الحقيقة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جعل الدين أمرًا خاصًا وتبني الموقف العَلماني في السياسة. وقد كتب في عام ١٨٠٢: "إن الدين يجب أن يكون" اهتمامًا بحتًا بين إلهنا وضميرنا"، ويجب أن تدُار السياسة بجدار يفصل بين الكنسية والدولة؛ فالخصوصية الدينية هي الصفقة التي يجب أن نبرمها لتحقق الحرية الدينية للجميع"[٣].

ففكرة الحرية في جوهرها الليبرالي تتنافى مع الالتزام بمعايير المجموعة الداخلية التي تعامل الأعضاء بشكل غير عادل، ونتيجة لذلك يجب أن يتم تقييد

---

(١) براين باري: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص. ١٥-١٧ بتصرف.

(2) -Clare Chambers: **All Must Have Prizes: The Liberal Case for Interference Cultural Practices**, op. cit., P. 162.

(3-)John Witte, **The Study of Law and Religion in the United: An Interim Report**, *Ecclesiastical Law Journal*, No. 257, September 2012, P. 9.

المعايير الداخلية للجماعات الدينية من قبل دولة ليبرالية. كما يؤكد "باري" على أنه يجب على الليبراليين أن يلتزموا التزامًا كاملًا بقيمة الاستقلال الذاتي، وبالتالي لا يمكنهم باستمرار تجاهل القيود غير المتكافئة على فرص الأفراد. ومن هنا يجب على الليبراليين إعطاء الأولوية للاستقلالية الفردية على استقلالية المجموعة. وإذا كان "باري" يرى أن الاختيار الحر هو المسئول عن ما يؤل إليه الأمر، إلا أنه يرى أن الاختيار الحر وحده غير كافي؛ لأن هناك عوامل تتحكم فيه[1]. هنا يبدو الأمر للباحثة متناقضًا بعض الشيء حيث أن "باري" في بداية حديثه عن حرية تكوين الجمعيات يرى أن الجمعيات غير مطالبة أن يكون هيكلها الداخلي وفقًا للمبادئ الليبرالية، أما الآن فهو يملي على الجمعيات معايير الالتزام التي يجب عليها التقيد بها والعمل وفقها. ألا يُعَدُّ ذلك تناقضًا؟!

أن عملية الاختيار هنا كانت مقيدة إما من الشيء المختار نفسه لأنه له سلطة على الأفراد، أو أن عملية الاختيار مقيدة من قبل الأفراد من أجل الحصول على منفعة ما. وفى كل الاحوال لم يكن الاختيار حرًا.

ومن المؤكد أن الرغبة الليبرالية في تسهيل الاختيار الحر ستتعارض مع الحالات المستفادة من عامل التأثير. في المجتمع الليبرالي، يجب إعطاء جميع الأفراد الموارد لتمكينهم من عيش حياتهم باستقلالية أساسية على الأقل. على هذا النحو، يجب على الدولة الليبرالية توفير حياة آمنة للجميع، يجب أن يركز التعليم على تنوع الفرص المتاحة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمتابعة مجموعة متنوعة من المسارات، بالنسبة للبالغين، يجب تسهيل الحياة من خلال تطوير مهارات جديدة وتغييرات في الحياة المهنية. هذه هي التدابير التي توفرها الدولة الليبرالية للجميع- سواء تعرضوا للتأثير أم لا- على سبيل المثال، إذا أراد الفرد التوقف عن ممارسة الطب وإعادة التدريب كمعلم؛ فيجب أن تكون الموارد نفسها متاحة له -سواء كان اختياره المهني الأصلي نتيجة ضغط الوالدين أو نتيجة رغبته المستمرة في أداء عمل مفيد اجتماعيًا- مع هذا يجب أن نضع في الاعتبار نقطتين في غاية الأهمية:

أولًا، نظرًا لأن موارد الدولة محدودة، فمن المهم تخصيصها لمن هم أسوأ حالًا، حتى يتم توفير الحد الأدنى المطلوب للاستقلال الذاتي الفردي.

ثانيًا، إن حقيقة كونك أفضل حالًا من الناحية المالية ستساعد على الاستقلال الذاتي. إذا كان الفرد يتقاضى أجرًا مرتفعًا أو كان في موقع أفضل في المجتمع؛ فسيكون قادرًا على التصرف بشكل مستقل. سيوفر لك الأمن المالي شبكة أمان إذا قررت ممارسة مهنة محفوفة بالمخاطر أو فترة إعادة تدريب، وستضعه

([1])- Clare Chambers: **All Must Have Prizes: The Liberal Case for Interference Cultural Practices**, op. cit., P. 152.

المهارات والاتصالات المكتسبة من مهنة احترافية في مكانة جيدة في الوظائف الجديدة.

ويشير "باري" إلى أنه يجب على الجماعة الدينية في المجتمع الليبرالي أن تخبر أعضائها بما يجب عليهم فعله طالما أنها تسمح لهم بالمغادرة وألا تمارس عليهم أية ضغوط، وأن يختاروا "بحرية" لأداء أدوار لا تضر بهم بشكل كبير. هذا مهم لأن نظرية" باري" في الحرية الليبرالية تسمح للجماعات بتنفيذ الأعراف والقوانين إذا كانت فردية" [1]. وهذا في الحقيقة ما يستدعي الدهشة بالنسبة للباحثة؛ فمن المفترض أن "باري" يدافع عن الحريات الفردية حتى أنه يطالب بتدخل الدولة من أجل حماية هذه الحرية، فكيف له أن يسمح بتنفيذ الاعراف والقوانين إذا كانت حالة فردية؟ ألا يُعَدُّ ذلك انتهاكًا لمبدأ الحرية الليبرالية؟ وأين هو إيمانه بالحريات الفردية التي جعلت النقاد يرونه شريك لجون ستيوارت مل في التحرر؟

تعنى الليبرالية أن كل مجموعة يجب أن تتوافق مع المبادئ الليبرالية. فالمبدأ الليبرالي يطالب بأن تتمتع الجماعات بأقصى قدر من الحرية في التعامل مع شؤونها بما يتفق مع حكمة أعضائها. يجب أن يتمتع الأفراد بحرية تكوين الجمعيات بأي طريقة يرغبون فيها، بشرط ألا يخالفوا القوانين التي تحمي مصالح من هم في الخارج. وهناك شرطان مهمان يجب أخذهما في الاعتبار:

أولًا، يجب أن يكون جميع المشاركين بالغين عاقلين.

ثانيًا، يجب أن تكون مشاركتهم في المجموعة طوعية: يجب أن يكون الأفراد أحرارًا في التوقف عن المشاركة متى أرادوا ذلك.

وباختصار، الحرية لموافقة البالغين نسمي هذا شرط ميليان أي نسبة إلى الفيلسوف جون ستيوارت مل. طالما تم احترام هذا الشرط، يجب أن يكون الأفراد قادرين على الانخراط في أي شكل من أشكال الارتباط مع بعضهم البعض والذي لا يضر بطرف ثالث. وهذا لا يشمل علاقات الخضوع والهيمنة. ولكن بالنظر إلى أن أشكال الجمعيات، مثل عضوية المجموعة، التي لم يتم اختيارها، فإنَّ القضية الحاسمة هي ما إذا كان بإمكان الأفراد الخروج من الجمعية أم لا. وبالنسبة لـ "باري"، فإن هذا "هدف مشروع للسياسة العامة لضمان قدر الإمكان أن أعضاء الجمعيات لديهم خيارات خروج حقيقية متاحة لهم"[٢].

([1])- Ibid, P. 156.

([2])- Chandran Kukathas: **The Life of Brian, or Now for Something Completely Difference-Blind**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 186.

فالمشكلة الحقيقة في رأى بعض النقاد قد تبدو في الليبرالية نفسها عندما وضع الحقوق الفردية والحرية الفردية أولًا قبل أي حق آخر؛ لأن الفردية جزء لا يتجزأ من المجتمع الليبرالي الذي أدى في المقابل إلى تجاهل دور المجموعة وحقوقها، وكذلك عدم وجود سلام داخلي بين الأفراد ومجموعتهم، حتى أن البعض يرى أن هؤلاء الأفراد الذين تم منحهم هذه الحرية دون قيد قد يتمكنوا من ممارستها ضد الدولة ذاتها وهو ما يهدد وجودها[١]. وهنا نتساءل: كيف يتم حل هذه المشكلة؟

قد يكون الحل المناسب هو مطالبة المجموعة بتعويض للضحية والسبب هو أن "المبدأ الليبرالي الكامن وراء الحرية في تكوين الجمعيات يجب أن يصاغ بحيث يضمن أن ممارسته يجب أن تكون بلا تكلفة" [٢]. ولكن الباحثة ترى أن هذا الحل غير منطقي بالمرة، فكيف يمكن للمجموعة أن تقدم مكافأة للشخص الذي أراد الخروج عن قواعدها إذا فعلت هذا؟ فإنه يكون بمثابة دعوة للخروج الجماعي، وبالتأكيد أي مجموعة لن تفعل هذا.

في حين يؤكد دوركين على أنه ينبغي رفض المفاهيم التي تتعلق بالحق الخاص في الحرية الدينية؛ لأنها تضع قيودًا كثيرة جدًا على المجتمع السياسي. وهناك جزءان لحجته: أولًا، يشير إلى أن بعض الحجج المتعلقة بالحرية الدينية فاشلة في ذاتها؛ لأنها لا تؤيد توسيع نطاق الحق الى كل دين، فعلى سبيل المثال، إذا كانت القضية المتعلقة بالحق مرهونة بتجنب الحرب الأهلية؛ فيجب علينا السعي بعيدًا عن الحريات الدينية، ثانيًا، الحق في الحماية لا يحمي سوى مجموعه فرعية من الديانات، وهي الأديان التي يهدد أتباعها بالاضطراب الاجتماعي إذا مُنعت قانونًا من التقيد بممارساتها الخاصة [٣].

- ثالثا: حرية التعبير.

يرى "باري" أن الليبرالية الاجتماعية تحتوي على بعض المبادئ التي لها صفة العالمية. هذه المبادئ مسئولة عن تشكيل مجمل الحياة الأخلاقية للمجتمع،

([1]) −Will Kymlicka**: Multicultural Citizenship A Liberal Theory of Minority Rights**, Oxford, Clarendon Press, 1995, P. .227.

([2])- Ibid, PP. 189-190.

([3])- Ronald Dworkin: **Religion Without God**, London: Harvard University Press, 2013, P. 110.

فحرية التعبير بكل أشكالها التي تشمل حرية الرأي وحرية الفكر وحرية الإبداع من ضمن القيم الليبرالية المهمة والتي تشكل نسقًا معرفيًا عامًا لدى الأفراد[١].

فحرية التعبير، رغم كونها بالتأكيد قيمة مهمة، إلا أن هناك خلافات حقيقية حول حدودها ومحتواها. فقد يعتقد بعض الأفراد والمجتمعات أن حرية التعبير يجب أن تشمل الاهتمام المطلق بالمواد الإباحية، وكذلك تناول الأدب العنصري وما يحتوى على التخلص من الكراهية البغيضة وكذلك تناول الملاحظات المهينة حول الجماعات الضعيفة، في حين يعتقد البعض الأخر أن حرية التعبير تتمثل في الحق في مناقشة كل ما هو متعلق بالدولة وشرعيتها، يعتقد البعض الآخر أن هذه الأعمال تمثل تحدي للمجتمع السياسي، أو تسبب توترات سياسية غير ضرورية، أو هي أعمال غير لائقة في الحياة السياسية. ويمكننا أن نتفق جميعًا على قيمة حياة الإنسان، إلا أننا قد نختلف حول متى تبدأ وتنتهي، وكيف يمكن أن نعيشها، وما الذي يجب علينا أن نفعل في سبيل العدالة؟ هذه الاختلافات وغيرها من الاختلافات المشروعة والعميقة، على الرغم من أنها كلها قائمة على أساس ثقافي فإنها تؤثر أيضًا على وجهات نظرنا حول المصالح والحقوق الإنسانية العالمية [٢].

إن حرية التعبير قيمة مهمة، ولكن المجتمعات المختلفة تضع حدودًا قانونية مختلفة لها. إنهم يتمتعون بمفاهيم مختلفة عن اللياقة، والخصوصية، والكرامة الإنسانية، واللياقة العامة، ففي أحد المجتمعات، تعتبر الحياة الخاصة للأشخاص والتفضيلات الجنسية مسألة مشروعة لحرية التعبير. وقد تتخذ المجتمعات وجهة نظر مختلفة على أسس اللياقة، وتثبيط الفضول، أو لتجنب التسبب في الضيق للأفراد معينين. ويؤكد الليبراليون مرة أخرى بأن حرية التعبير، هي واحدة من العديد من القيم التي يجب أن تكون متوازنة مع مطالب الانسجام الاجتماعي، واحترام معتقدات الناس الراسخة، وسلامة النساء والفئات الضعيفة. هذه المقايضات ليست مثالية أبدًا وتظل عُرضة للنقاش والنقد المستمر في المجتمع المعني. بعضها- بلا شك- يمكن الدفاع عنه أكثر من غيرها، لكن لا شيء هو الأفضل بشكل موضوعي ويمكن اعتباره نموذجًا صالحًا عالميًا. هذا لا يعني أن القيم المعنية ليست عالمية بطبيعتها، ولكن لا توجد طريقة عالمية موحدة صحيحة لتعريفها وتفسيرها وربطها وترتيبها حسب الأولوية بسبب الاختلاف الواضح الذي يتميز به المجتمع البشري بشكل عام [٣].

([1])- Bhikhu Parekh: **Barry and the Dangers of Liberalism**, op. cit., P. 140.

([2])-Ibid, P. 141.

([3])Ibid, P. 147.

وهذا يعني أن حرية التعبير في المجتمع الليبرالي تستخدم كوسيلة للحد من سلطة الدولة على الأفراد، كما أنه يمكن الاستمتاع بحرية التعبير داخل الجمعيات التي تكون هرمية وتوجيهية طالما أن هناك علاقة منطقية بين الهياكل المؤسسية والمعتقدات الفردية ولكن في حالة التباعد أول شيء تقوم به الجمعيات هو إنكار حرية التعبير[١]. إن هذا التصور هو تصور "مِل" نفسه الذي يرى أن الرأي الذي تحاول السلطة إخماده قد يكون صوابًا، ولا شك أن أولئك الذين يريدون إخماده ينكرون صحته لكنهم غير معصومين من الخطأ وليس لهم الحق في حسم الأمر نيابة عن البشرية بأسرها[٢].

ويُضيف "باري"، في سياق مناقشته لحرية التعبير أن هناك اتجاهًا في بعض الدوائر لإضفاء الطابع المطلق على الحقوق الأخرى وإضفاء الامتياز عليها، وتعريفها على نطاق واسع لتشمل حرية الإساءة والسخرية والاعتداء على أديان الناس الراسخة في معتقدات أخرى. وهذا يمثل مشكلة حيث يقول "باري": "أننا بحاجة إلى إيجاد طرق لتحقيق التوازن بين حرية التعبير والقيم الأخرى مثل الانسجام الاجتماعي، واحترام البشر"، الأمر الذي يقود "باري" إلى القول "بأنني لا أعتبر حرية التعبير قيمة مطلقة". إن حقيقة أنها ليست قيمة مطلقة بالنسبة لي لا تعني أنها ليست قيمة مهمة. لقد جادلت أيضًا بأن الدفاع التقليدي عن حرية التعبير هو الذي يستند إلى الافتراض النخبوي القائم على القول بأن الأحمق هو الذي ينكر أهميتها المطلقة، وأن هذا الافتراض جاء بشكل طبيعي من الفلاسفة والكتاب المبدعين وغيرهم ممن لديهم دافع مهني للقول بذلك التحيز لصالح حرية التعبير. نظرًا لأن حرية التعبير هي طريقتهم في الحياة وسبل عيشهم، يتوقع المرء منهم أن يروها بطريقة معينة، تمامًا كما نتوقع أن يكون لدى الكهنة تحيز داخلي للدين وأن يكون لدى المحامين تحيز لصالح الشرعية. هذا لا يعني أن الفلاسفة والكتاب المبدعين لا يمكنهم أن يكونوا موضوعيين في مناقشتهم لحرية التعبير، ولكنهم بحاجة إلى الانتباه إلى أن التحيز والاهتمام بحرية التعبير يغلب عليهم. ويأخذنا "باري" للقول إن الحجج التقليدية لحرية التعبير هي "قناع رائع للسعي وراء الربح القذر". وهذا ما كان سببًا في غضب العديد منه الذين اعتمدوا على القول بأن "كسب لقمة العيش ليس السعي وراء الربح ولا يوجد شيء قذر فيه. والأهم من ذلك، أنه من المعروف أن أسلوب حياة المرء يبني عالمه ويولد أنواعًا معينة من

([1])- William A. Galston: **Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice**, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, PP. 112-121.

([٢]) جون سيتورات مل: **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص. ١٣٧.

التحيزات، ومن المرجح أن تكون الملاحظات المستندة إلى هذه تحيزات دائرية ومن غير المرجح أن تقنع الآخرين"[١].

إن حرية التعبير الديني مهمة لدى "باري " في بناء المجتمع الليبرالي، وصحيح أن الدين مهم؛ لأنه يشكل أيضًا جوهر الهوية لكثير من الناس، لكن هذا التعبير الحر مقيد هنا بآثاره على الآخرين. هنا يُسمح للناس أن يصدقوا ما يحلو لهم من الوحي، لكن لا يُسمح لهذا الوحي أن يلحق الضرر بالدستور؛ لأن الوحي من وجهة نظر الدستور لا ينتج أسبابًا وجيهة، كما أن العلماني لا يفهم الاستدلالات المأخوذة من الوحي -بمعنى أن الوحي لا يستطيع تقديم أسباب للعلماني لاتباع الوحي- أو لأولئك الذين يؤمنون بنسخة واحدة من الله ليقبلوا الوحي من نسخة أخرى من الله؛ وبالتالي قد يوفر الوحي أسبابًا لفرد ما ليعيش حياته بالطريقة التي يريدها، ولكن ليس هناك أسبابٌ للآخرين لاتباع قيوده أو تقييد حياتهم الخاصة بهذه القيود [٢]؛ فالتسامح هو الفضيلة الليبرالية الأولى التي يجب المحافظة عليها في المؤسسات الاجتماعية والسياسية؛ لأنها هي التي تجعل حرية التعبير ممكنة[٣].

يرى الليبراليون الجدد حرية التعبير تنبع مباشرةً من الأهمية المباشرة للتفكير النقدي الذي تدعمه الليبرالية الاجتماعية. وعلى الرغم من أنه يصعب القول أن غياب المحظورات شرطٌ كافٍ لإنشاء مجتمع من الأشخاص الأحرار، إلا أنه يجب تعزيز روح التفكير النقدي وممارسة صنع القرار المستقل- التي تفضلها النظرة الليبرالية من خلال إجراءات الدولة الايجابية؛ فالتفكير النقدي سيدعم أشياء مثل دعم نشر نتائج البحث في العمل الاجتماعي الذي يتحدى التحيزات القوالب النمطية القائمة، من خلال تأمين تكاليف النشر للكتب وتكاليف إنتاج المسرحيات التي تقدم طرقًا جديدة للنظر إلى الأشياء التي تمثل قيدًا على حياة الإنسان[٤].

يمكن للمرء أن يجادل بأن التعبير الديني محميٌ على نطاق واسع، في حين أن التعبير الجنسي لم يكن كذلك، قد يكون هناك العديد من الأسباب العملية لتفضيل حرية التعبير الديني على حرية التعبير الجنسي، مثل الخوف من الصراع الديني

([1])-Bhikhu Parekh: **Barry and the Dangers of Liberalism**, op. cit., P. 143.

([2])−Keith Dowding: **The Role of Political Argument in Justice as Impartiality**", op. cit., P. 76.

([3])- William A. Galston: **Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice**, op. cit., P. 118.

([4])- Brian Barry: **Liberty and Justice**, op. cit., P. 26.

العنيف[١]. مع كل ما أوضحناه فيما يتعلق بحرية التعبير ومميزاتها الضرورية في المجتمع الليبرالي نجد هناك رأيٌ يقضي على كل هذه المحاولات الداعمة لحرية التعبير والذي يرجع إلى "جيف هيث" Geoff Heath- المحاضر السابق في الاستشارات والعلاقات الإنسانية بجامعة ديربي Derby بالمملكة المتحدة- والذي يزعم أننا جميعًا نمارس قيودًا على حريتنا في التعبير، وهذه القيود مفروضة ذاتيًا، هذه هي الرقابة الذاتية والتي سوف تتعلق بالعلاقات الشخصية، والسياق الاجتماعي، والخوف من العواقب، ومخالفة سياسة المنظمة التي نعمل فيها والحدود القانونية، والخوف من الرفض، وعدم الرغبة في الاساءة. عدم الرغبة في الأضرار بالصورة التي نعتقد أن الآخرين يمتلكونها لنا[٢].

وفي نهاية حديثنا المتعلق بحرية التعبير لا بد للباحثة من توضح بعض الأمور المهمة للسياق العام. "باري" في عرضه لحرية التعبير هاجم حرية التعبير الخاصة بالفلاسفة بشكل عام وهو أمرٌ غير معتاد؛ لأنه هو نفسه فيلسوف وحجته في هجومه أن حرية التعبير معهم تحولت لوسيلة لكسب العيش، مع أنه هو نفسه يفعل نفس الشيء؛ حيث اتخذ من حرية التعبير وسيلة لدعم مبادئ المجتمع الليبرالي حتى أنه في بعض المرات قيّد الحرية ذاتها من أجل الليبرالية الاجتماعية التي يريدها. من ناحية أخرى سنجد "باري" في الفصل الخامس من هذه الدراسة يدعم حرية التعبير بكل أشكالها بشكل مطلق ويرفض أي نوع من الرقابة عليها لدرجة أنه سيعتبر السخرية من الأديان شكل من أشكال الحرية وعلي الجماعات والطوائف قبول هذا. أما عن جيف هيث فلهُ رأي أكثر ما يوصف به أنه واقعي؛ لأنه يصدق عندما يتعلق ببعض السلوكيات اليومية لبعض الأفراد، ولكن عندما تتعلق حرية التعبير بقرارات مصيرية لا أظن أنه يمكننا النظر إلى الاعتبارات السطحية التي ذهب إليها.

---

(1)- Joshua Broady Preiss, op. cit., P. 237.

(2) −Geoff Heath: **Freedom of Speech in A Multicultural Society**, 21 June 2006, http://www.bowlandpress.com.

خاتمة

تناولنا في هذا البحث مفهوم الحقوق عند "باري"، وتعرضنا لتصوره عن حرية تكوين الجمعيات، ودور الدولة عنده، ومفهومه لحرية التعبير، وعلاقة الحرية بالاستقلال الذاتي وغير ذلك من مسائل أخرى ترتبط بالحرية. وهناك بعض النتائج التي خرجت منها، وأهمها ما يلي:

١- حاول "باري" من خلال آرائه عن الحرية والاستقلال الذاتي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير أن يعطيها صفة العالمية، أي أنه يسعى إلى مجتمع ليبرالي عالمي ليس قاصرًا على المجتمعات الغربية الحديثة وحدها، وإلى الحد الذي يمكننا القول معه إن "باري" يُعَدُّ من أنصار فكرة العولمة.

٢- إنَّ أفكار "باري" يمكن وصفها بأنها أفكار تنتمي لفيلسوف ثائر يسعى للتغيير وتحول المجتمعات المغلقة إلى مجتمعات حرة تؤمن بالانفتاح العقلي وتضع الإنسان في المقام الأول، ثم بعد ذلك قيمه ومعاييره، ولكن ما يمهني أن أشير إليه هنا أن هذا الفيلسوف الثائر كان كذلك وفقًا للمجتمع الليبرالي وعلى أسس تخدم هذا المجتمع.

أهم المراجع

1. Alan Wertheimer: **Liberty, Coercion, and the Limits of the State**, in: Robert L. Simon (Ed): *The Blackwell Guide to Social and Political Philosophy*, Oxford, Blackwell Publishers Inc., 2002.
2. Bhikhu Parekh: **Barry and the Dangers of Liberalism**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
3. Brian Barry: **Liberty and Justice: Essays in Political Theory 2**, Oxford: Clarendon Press, 1991.
4. Brian Barry: **Political Argument**, London: Routledge & Kegan Paul, 1965.
5. Brian Barry: **Second Thoughts and Some First Thoughts Revived**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
6. Carole Pateman: **Democracy, Freedom and Special Rights**, in: David Boucher and Paul Kelly (Eds.): *Social Justice From Hume to Walzer*, London and New York, Routledge, 1998.
7. Clare Chambers: **All Must Have Prizes: The Liberal Case for Interference Cultural Practices**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
8. Chandran Kukathas: **The Life of Brian, or Now for Something Completely Difference-Blind**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
9. John Witte, **The Study of Law and Religion in the United: An Interim Report**, *Ecclesiastical Law Journal*, No. 257, September 2012.
10. Paul Kelly: **Defending Some Dodos: Equality and/or Liberty?**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
11. Samuel Freeman: **Liberalism and the Accommodation of Group Claims**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism*

Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics, Cambridge: Polity Press, 2002.

12. Susan Mendus: **Choice, Chance and Multiculturalism**, in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.
13. William A. Galston: **Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice**, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
14. Will Kymlicka**: Multicultural Citizenship A Liberal Theory of Minority Rights**, Oxford, Clarendon Press, 1995.
15. Ronald Dworkin: **Religion Without God**, London: Harvard University Press, 2013.

١٦. براين بارى: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٣،ـ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ٢٠١١.

١٧. جون ستيورات مل: **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

١٨. جون ستيوارت مل: **الحرية**، ترجمة: طه السباعي، القاهرة، مطبعة الشعب، د. ت.

١٩. جون لوك: **رسالة في التسامح**، ترجمة: منى أبو سنة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧.

٢٠. فولتير: **رسالة في التسامح**، ترجمة: هنرييت عبودي، سوريا، دار بترا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.